

كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير – جامعة عنابة

السنة الثالثة اقتصاد اقتصاد نقدي وبنكي

الوحدة التعليمية الاقتصاد المصرفي الجزائري

المحاضرة 6 : التحديات الماثلة امام النظام المصرفي الجزائري

من اعداد الاستاذ صالحى عبد القادر

مقدمة

إن الإصلاح المؤسسي الذي وضعه قانون النقد و القرض و الإجراءات اللاحقة كان من جملة أهدافها الارتقاء بالعمل المالي و المصرفي وفق ما يتطلبه اقتصاد السوق، وهو ما سينعكس إيجابا على قطاع الأعمال. ولقد تمكنت السلطات العمومية الجزائرية خلال الإصلاحات المعتمدة في المجال المصرفي من قطع شوط كبير في إعادة هيكلة الأطر المؤسسية والقانونية للنظام البنكي إلا أن سمات الكبح المالي ما تزال مميزة لواقع القطاع المصرفي في الجزائر و الذي يمكن القيام بتقييم وضعيته الحالية من خلال ابراز التحديات التي مازالت تواجه النظام المصرفي و التي يمكن ذكرها فيما يلي:

1- التركيز في نصيب البنوك

يتمثل ارتفاع درجة التركيز في استحواذ نصيب عدد قليل من البنوك على مجمل الأصول البنكية، و في الجزائر تهيمن البنوك العمومية على القطاع المالي اذ يشكل القطاع المصرفي 93% من أصول القطاع المالي ، و تهيمن البنوك العمومية على السوق المصرفي بحيث تستحوذ على 90% من أصول القطاع المصرفي ويعود ذلك بالأساس إلى كثرة الفروع و الوكالات التي تميز القطاع المصرفي العمومي عن القطاع الخاص (1200 فرع مقابل 70 للقطاع الخاص) ، ولا تزال حصة البنوك الخاصة هامشية حتى بعد اعتماد أول بنك خاص في سنة 1998، وبعد سلسلة الانهيارات التي حدثت في القطاع لا يبدو أنّ الوضعية ستتغير بشكل متسارع. إن هذا التركيز في نصيب البنوك العمومية يحد من المنافسة، لأنه في مثل هذه الحالات، يكون لممارسات بعض البنوك انعكاسات هامة على أداء البنوك الأخرى وتطوير الصناعة البنكية، مما يؤثر بدرجة جوهرية على أداء السوق.

2- تجزئة النشاط البنكي:

لقد أدت السياسة التنموية المتبعة في الجزائر والمرتكزة على تخصيص الموارد المالية بطريقة مخططة لتشمل مختلف أوجه النشاط الاقتصادي لتحقيق التنمية الشاملة إلى خلق

نوع من التخصص في النشاط البنكي وهذا بإتاحة القروض لقطاع معين بذاته، وانعكس ذلك على تجزئة النشاط البنكي وما ترتب عنه من كبت العمل بآلية أساسية تعتبر بمثابة محرك النشاط البنكي بشكل عام ألا وهي المنافسة في السوق البنكي، وكذا تقليل الحوافز أمام تلك المؤسسات لتنويع محافظها المالية وتسيير الأخطار المترتبة عنها.

3- هيكل ملكية البنوك:

يتسم هيكل ملكية الجهاز المصرفي الجزائري بالمساهمة الكبيرة للقطاع العمومي، تصاحبه سيطرة كاملة لهذا القطاع على إدارة وعمليات البنوك. وقد أثر وجود الملكية والسيطرة في الهيكل المالي للبنوك على استراتيجيات وعمليات المؤسسات البنكية بشكل كبير. وعلى الرغم من سياسة التقليل من نسبة ملكية القطاع العمومي في البنوك وتخفيف قيود الدخول إلى القطاع المالي والمصرفي، إلا أن القطاع العمومي ما زال يمتلك حصة الأسد في الجهاز المصرفي، و نجد في هذا المجال أن صندوق النقد الدولي يلح على ضرورة الشروع حالاً في خوصصة بنك عمومي على الأقل، وبعدها يتم الشروع في خوصصة باقي البنوك العمومية في فترة تمتد على مدى خمس سنوات، ومن شأن هذا الإجراء أن يؤدي بصفة تدريجية إلى التخلص من حالة الإنسداد التي تعاني منها البنوك خاصة فيما يتعلق بتخصيص الموارد. حيث لا يوجد نظام مصرفي يعتمد على البنوك العمومية كعمود فقري دون أن يؤدي ذلك إلى تحملها خسائر معتبرة.

4- القروض المتعثرة:

أدت ممارسات الإقراض السابقة في الجزائر إلى تدهور ملحوظ في نوعية محافظ قروض البنوك، وهو الأمر الذي تفاقم لاحقا بسبب الأوضاع الإقتصادية العامة غير المواتية، الشيء الذي حد من مقدرة البنوك على أداء مهام الوساطة من خلال تقليص السيولة المتوفرة لديها وزيادة تكلفة عملياتها. فالبنوك الجزائرية في علاقتها مع المؤسسات العمومية لم تكن تراعى في منحها للإئتمان لا حسن أداء المؤسسات و لا كفاءة المشروعات الممولة، بل اقتصر دورها في ضمان تمويل المؤسسات العمومية من أجل ضمان إستمرارية هذه الأخيرة، الأمر الذي خلق للبنوك عدة صعوبات و إختلالات في حساباتها مازالت إلى اليوم تعاني منها بسبب إستمرارية نفس السياسة و لو كانت بأقل حدة.

5- ضيق السوق النقدي الأولي والثانوي:

يحتاج الجهاز البنكي إلى وجود سوق نقدية منظمة ومتطورة لما لها من أهمية بالغة لا يمكن تجاهلها، حيث يتم من خلالها تأمين السيولة النقدية وتوفير أدوات الدفع للبنوك، ومن خلال ذلك تستطيع هذه البنوك تمويل النشاط الاقتصادي بمختلف قطاعاته، وتتمكن كذلك

السلطات النقدية من ممارسة رقابة فعالة على الائتمان والنقود في الإقتصاد. وتقاس درجة نمو السوق النقدي بعدة مؤشرات لعل أهمها الحجم الكلي للودائع، تطور الحجم الكلي للقروض، تعدد وتنوع الأصول النقدية والمالية، تعدد وتنوع البنوك المتعاملة في السوق وقدرتها على توفير أدوات الدفع، والقيام بعملية تمويل النشاط الإقتصادي بأقل تكلفة ممكنة. في حين يعتبر السوق المالي سوق الإدخار شبه السائل والائتمان طويل الأجل. ولقد تم فتح بورصة الجزائر في جانفي 1998 ، وتتسم بقلة التعاملات، وبذلك حرمت البنوك التجارية من مزايا التعامل مع هذه السوق من خلال التمويل، التعامل شراء وبيعاً، الربح وزيادة رأس المال، وبالرغم من أهمية و دور الأسواق المالية في تفعيل مستوى أداء النظام المصرفي و المالي إلا أن مستواه ما يزال مجهرية في الجزائر، و يتطلب نجاحه المزيد من الجهود والإصلاح وتوفير الخبرات المتخصصة ذات القدرة والكفاءة الفنية العالية.

6- ضعف استخدام التكنولوجيا البنكية الحديثة و محدودية وسائل الدفع الالكتروني:

يحتاج الجهاز المصرفي في الجزائر إلى زيادة مستوى الاستثمار في التكنولوجيا البنكية الحديثة، وتطبيق الأنظمة والبرامج العصرية، وذلك حتى يكون قادرا على مواكبة المنافسة في الأسواق الداخلية والخارجية. كما أن استخدام التكنولوجيا يزيد من سرعة التسويات وزيادة الشفافية، إذ يسمح بنشر كافة المعلومات الموجودة فوراً، مما يزيد من ثقة المستثمرين بالبنوك. كما أن المنافسة الدولية تتطلب وجود بيانات قابلة للمقارنة وفق معايير موحدة، وهذا يتطلب بدوره جهداً لتطوير قواعد الشفافية ونشر البيانات والقوائم المالية بشكل مناسب لجذب المستثمرين الأجانب.

7- محدودية تأهيل الموارد البشرية على آليات العمل المصرفي الحديث:

تعاني البنوك في الجزائر و بخاصة العمومية منها من نقص الموارد البشرية ذات الخبرة المصرفية العالية، وعدم مواكبتها للتطور الكبير والمستمر الذي تعرفه صناعة الخدمات المالية والمصرفية العالمية ، والنتيجة عن إزالة القيود التنظيمية والتقدم في تكنولوجيا المعلومات وثورة الاتصالات والعولمة المالية.

8- ضعف مستوى الكثافة المصرفية :

يتمتع القطاع المصرفي في الجزائر بشبكة من الوكالات البنكية تصل إلى 1409 وكالة في سنة 2013 أي وكالة بنكية لكل 25000 ساكن ، مع العلم أن المعيار الدولي هو وكالة بنكية لكل 8000 ساكن وهو مستوى ضعيف من التغطية مقارنة بكل من تونس (9350) و المغرب(12540).

9- ضعف الوظيفة التجارية: تتمثل في نوعية الخدمات التي يقدمها البنك و طرق تسويقها، وتقييم البنوك من ناحية الخدمات التي تقدمها من خلال سرعة تنفيذ العمليات للعملاء، و جودة الخدمات المقدمة و التي ما تزال دون المستوى .

10- قصور في جانب التوظيفات البنكية: إن البنوك الجزائرية و خاصة العمومية منها تعاني في السنوات الأخيرة من عدم قدرة توظيف الفوائض المالية و توجيهها إلى المشاريع الأكثر إنتاجية و مردودية ، و تشير المعطيات إلى أن الموارد المالية للبنوك تفوق مرتين مستوى التمويلات البنكية حيث أوردت جمعية البنوك و المؤسسات المالية ABEF أن الموارد المالية المودعة لدى البنوك الخاصة و العمومية تقدر بحوالي 5000 مليار دينار في حين أن استخدام تلك الموارد لم يتعدى 2700 مليار دينار، و يشكل ارتفاع عوائد المحروقات منذ مطلع الألفية العامل الرئيسي في استمرار تسجيل فائض في السيولة على مستوى البنوك و مع ضعف حركية النشاط اقتصادي و المشاريع المجدية .